

العلاقات السورية المصرية في أعقاب الانفصال

أ.م.د. محمد رشيد عبود الراوي

جامعة الأنبار- مركز الدراسات الإستراتيجية

المستخلص

يتناول البحث العلاقات السورية المصرية في الحقبة الزمنية التي اعقبت الانفصال وبعد فشل الوحدة بينهما، والتي استمرت من شباط ١٩٥٨ الى ايلول ١٩٦١ ونجم عن ذلك اندماج كامل بينهما ليكونا دولة واحدة، سميت الجمهورية العربية المتحدة، وشمل الاندماج جميع المؤسسات الحكومية بمن فيها الجيشين وكذلك البرلمانين. إذ تم تقسيم هذه الدولة الى اقليمين الاول هو اقليم شمالي يضم مصر واخر جنوبي يضم سوريا ، الا ان حصول الانفصال ادى الى عودة البلدين الى وضعهما السابق و انفصال جيشيهما والمؤسسات الاخرى ، ثم تلاها تدهور في العلاقات وتبادل الاتهامات واقامة الشكاوي لدى الجامعة العربية لايجاد حل بينهما بعد ان وصلت العلاقات بينهما الى حافة الحرب.

Abstract

This research was conducted to study the Egyptian and Syrian relationship after separation due to the failure of unity that continued from February 1958 to September 1961. All institutions integrated including army and parliament to be one state called United Arab Republic leading to form two territories where Egypt become north province and Syria to be south province. The state not able to stand leading to be separated and then followed by a deterioration in relations and complementing to Arab League .They in almost reached to.

المقدمة

ظل التقارب و التباعد عن مصر مثار جدل بين القوى السياسية السورية طيلة الحقبة الزمنية التي اعقبت الانفصال وحتى قيام انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ، و انعكس البحث عن صيغ و حدوده بين القطرين على الوضع السياسي الداخلي برمته ، كما كان الحال عليه



قبل إعلان الوحدة بينهما ، حتى أصبحت العلاقة مع مصر في مقدمة الاسباب التي كان واء احتدام الازمات الوزارية التي كانت تعصف بالحكومات السورية المتعاقبة خلال الحقبة الزمنية المذكورة ، فضلا عن مسيرة العلاقات ذاتها.

شهدت الايام الاولى التي اعقبها الاتصال تأزما و توترا في العالقات بين البلدين حيث كان لابد من فك الارتباط الذي احدثته الوحدة خلال السنوات الثلاث والنصف من عمرها في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ، و إعادة الحال الى ماكانت عليه قبل الوحدة في كلا الدولين ، اذ كان في سورية الكثير من الموظفين و الضباط المصريين الذين تم نقلهم الى سورية ، وفي نفس الشيء بالنسبة للسوريين في مصر ، فضلا عن المعدات العسكرية ، ولم يمض سوى اسبوعين عن الانفصال حتى انذرت الحكومة السورية الجديدة المصريين الموجودين على اراضيها بوجوب تقديم انفسهم الى السلطات العسكرية ، خلال مدة لا تتعدى ظهر يوم الاثنين ٢ تشرين الاول ١٩٦١ ، وذلك تمهيدا لترحيلهم الى خارج سوريا ، وبدأ بالفعل في التاريخ المذكور تدفق قوافل المصريين تباعا الى لبنان في طريق عودتهم الى مصر (١).

استمرت الاتصال بين الجانبين بواسطة الامين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونه ، بشأن أتمام تبادل العسكريين بين الطرفين ، الذين تأخر قسما منهم بسبب كونهم قيد الاحتجاز في القطرين (٢) .

لم يمض وقت طويل عن الانفصال حتى عادة عبارات الوحدة مع مصر تتردد على الالسن ، وتحمل معها عبارات (الوحدة الجديدة) بأسلوب جديد وغيرها ، و كأنهم يريدون من وراء ذلك ان يبعدوا عن بعض الصيغ والمعطيات التي أفرزتها الوحدة ، وقد ظهر هذا بين أوساط القوى اليسارية والاشتراكية السورية على صعيد القيادة العسكرية ، لاسيما بعدما تبين بأن هناك خيوط لأيدي اجنبية وراء الحركة الانفصالية (٣) ، وقد كلفت القيادة العسكرية عدد من السياسيين من العناصر الوحدوية ، أمثال هاني الجندي و فريد زين الدين ، بدراسة موضوع عودة الوحدة مع مصر و السبيل إليها ، وتقديم المقترحات الى القيادة العسكرية ، وتقرر أن يصار الى معالجة العودة الى الوحدة عن طريق البدء باتفاق عسكري مشترك بين البلدين ، والعمل على وقف المهاترات الازاعية على الفور بين البلدين ، وتصفية الامور الادراية المعلقة بينهما بخصوص الأسلحة و سواها ، كما تقرر إرسال وفد يضم بعض



العناصر التي ساهمت بحركة ٢٨ ايلول ، وذلك تأكيدا على حسن النية ، وبعد اطلاق رئيس الجمهورية السورية على هذه القرارات وافق عليها بشرط ، الاجتماع بأعضاء الوفد قبل سفره ، الا أن ما حدث هو سفر الوفد دون علم الرئيس^(٤) .

وصل الوفد السوري الى القاهرة يوم ١٣ كانون الاول ١٩٦٢ ، التقى مع عبدالناصر وجرى نقاش طويل دار معظمه حول أخطاء الوحدة ، أصر الوفد السوري خلاله على اعادة الوحدة و الاعتراف بالندم ، الا أن عبدالناصر قد أكد لهم بأن العودة الى الوحدة ليس أمرا سهلا كما يتصورون ، وأنها تحتاج الى دراسة من أجل النجاح ، وتنسيقها خطوات ، منها مثلا يمكن تحقيق وحدة بين مصر و سورية و تكون القاهرة أشتراكية بينهما و دمشق رأسمالية ، ويقصد به النظام السياسي الجديد بعد الانفصال عن سورية ، كما يجري في الازدهان الى أن هذه الخطوات يجب أن يبحثها السياسيين ، و تتم بين حكومة البلدين ، بعد الدراسة المتأنية و المستفيضة^(٥) .

عاد الوفد السوري الى دمشق وفي جعبته شروط عبدالناصر وتصورات من أجل اعادة الوحدة ، وبدأت على أثره تعقد اجتماعات على صعيد القيادة العسكرية لتدارس هذه الشروط ، وتم الاتفاق على اعادة التقارب مع مصر كمرحلة أولى ، ومن ثم العمل على اعلان الوحدة حتى لو كان ذلك بأنقلاب جديد^(٦) ، ومن أجل هذا الاهداف بدأ التنسيق مع العناصر الوحدوية من السياسيين السوريين والاستشارة بأرائهم ، ومن بينهم نهاد قاسم و الدكتور فريد زين الدين ، حيث تم الاتفاق على الرأي الذي طرحه الاخير ، والذي ينص بضرورة تشكيل حكومة انتقالية جديدة برئاسة ناظم القدسي ، أو شخصية وحدوية معتدلة ، بعد أزاحة المجلس النيابي و أقالة الحكومة الحالية ثم تشكيل وفد من الحكومة الجديدة ، التي تنبغي أن يكون عناصرها من الوحدويين ، وفي حالة تعذر ذلك تسند الى العسكريين لأعضاء الوزارة طابع القوة لتنفيذ واجبها الوحدوي على أكمل وجه^(٧) .

اتضح من خلال هذه الاجتماعات ، والاصرار على الوحدة ، بأن العسكريين السوريين قد أقفلوا فعلا عن الاطاحة بالحكومة و مجلس النواب ، والعمل من اجل الوحدة ، اذ لم يمض وقت طويل حتى قام هؤلاء بحركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، والتي أطلقوا عليها حركة تصحيح الاوضاع.



و بدلا من أن تؤدي الحركة الجديدة الى زيادة التقارب مع مصر عملت با الاتجاه المضاد ، وذلك نتيجة مداخلات احدثها تمرد جاسم العلوان في حلب و أعلانه الجمهورية العربية المتحدة فورا ، مما وضع البلاد امام موقف حرج دفعت الى اتهام عبدالناصر ، والقاهرة بما يجري في سورية ، حيث يذكر العظم في هذا الصدد " كان انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ في الواقع احد الوسائل العنيفه التي جربها عبدالناصر لإعادة الوحدة ، إذ بينما كان يعمل مع النحلاوي ، كان يعمل أيضا مع بعض الضباط في حلب " (٨)

و على اثر تشكيل حكومة بشير العظمة بعد فشل الحركة الانقلابية ، و دخول الوزارة عناصر وحدوية فضلا عن رئيسها العظمة ، حاول السوريون غلق ملف قضية الاحداث الاخيرة ، وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع مصر ، حيث تضمن بيانها عبارات مصر الحبيبة والشقيقة ، وما الى ذلك من النعوت الطيبة ، وبالمقابل فقد ابدت السلطات المصرية ارتياحا لما آلت اليه الاوضاع في سوريا ، إذ أن عبدالناصر قد أصدر بيانا عرض فيه وساطته بين المتخاصمين في الجيش السوري اثناء احداث حمص وحلب ، كما ابدت ارتياحا لتشكيل حكومة أنقالية من بين مهامها اجراء استفتاء حول الوحدة (٩) ، ألا أن الموقف المصري الحقيقي خلال هذه الحقبة يمكن تحديده بثلاث محاور ، أولها : التزام المصريين جانب التحفظ تجاه الحكومة السورية الجديدة ، على الاقل بعد أن توضح سياستها الداخلية والخارجية ، وموقفها الفعلي من قضية الوحدة والاشتراكية ، وثانيا : أن اجراء استفتاء في سورية على الوحدة سيكون نصرا لعبد الناصر ، وذلك لوجود تيار شعبي و حدوي فيها ، والمحور الثالث : أن الانطباع المصري ، بشأن الوضع في سورية لن يستقر مطلقا مادامت هناك مؤامر يحكيها عملاء الاستعمار في المنطقة (١٠)

و من أجل ان تثبت الحكومة السورية الجديدة حسن النية تجاه مصر ، اعلن رئيس الوزراء في ٦ حزيران ١٩٦٢ عن عزم حكومته البدء بأجراء محادثات مع مصر من اجل العمل على قيام اتحاد فيدرالي بشرط ان يدخل العراق هذا الاتحاد ، كما صدر مرسوم بتشكيل لجنة سياسية لدراسة موضوع الوحدة ، تضم مجموعة من السياسيين السوريين من المتحمسين و المعارضين للوحدة (١١).

ألا أن الخلاف بين أعضائها و رفض الكثير منهم الاشتراك فيها قد جعلها تولد ميته ، ورغم ذلك لم يتوقف العظمة عند هذا الحد بل أعلن على استعداد له لأرسال وفد مفاوض

الى مصر لوضع أسس الوحدة الجديدة ، و رغم صدى هذا الاعلان داخليا لردود الفعل العنيفة و الضجة التي احدثها بين الاوساط السورية ، دفعت المعارضين للوحدة للقول : بأن حكومة العظمة لا تتمتع بصفة شرعية ودستورية ، وعليه لا يحق لها اتخاذ مثل هذا القرار ، مع ذلك فأن المصريين أستقبلوا تصريحات العظمة من قبل الصحف المصرية التي أكدت بأن مصر غير مستعدة للدخل في مفاوضات كهذه من أجل الوحدة^(١٢) . ولم تتوقف هذه الصحف عن هذا الحد بل أستمرت حتى منتصف حزيران ١٩٦٢ بشن حملة عنيفة على الحكومة السورية، متهمه الحكومة السورية بعدم الايمان بالوحدة والتلاعب بالالفاظ و عواطف الناس ، و احالة الوحدة الى لجان لدراستها، الامر الذي يتطلب وقتا طويلا حتى ينسأها المطالبون بها^(١٣) ، فضلا عن أن هرب عبدالحميد السراج من سجنه الى القاهرة و أتهام الاخيره بتدبير عملية الهروب قد زاد من تعكير صفو العلاقات بين البلدين^(١٤) .

كشفت ردود الفعل المصرية أزاء تصريحات رئيس الوزراء السوري النقيب عن مسألتين حساستين بالنسبة لعبدالناصر و السياسيين المصريين ، أولها شرط ادخال العراق في الوحدة الذي كان يشوب علاقته مع القاهرة التوتر وعدم الانسجام ، وثانيهما صيغة الوحدة التي حددها الاعلان مسبقا بالفدرالية ، الامر الاخر الذي ظل يرفضه المصريون منذ مباحثات الوحدة الاوى بين البلدين .

و رغم هذا التوتر الذي بدأ يشوب التقارب ، الا أن العظمة ، بأعتداله المعروف ، ولهفته الودية ، وسعة تفكيره قد عالج الموقف بروية ، أذاع بيانا من راديو دمشق حول الوضع الداخلي وعلاقته بمصر ، و اعطى من خلاله ثلاثة أنطباعات هي :-
الاول : أكد للسلطات المصرية على حسن النية و ضم الصفوف من أجل تناسي صدمة الانفصال والعمل من جديد على خلق وحدة أو اتحاد.

ثانيا : وضع الامور في نصابها عن طريق تبيان حقيقة الموقف في سوريا والتيارات الداخلية الكثيرة التي تصارع من وحدوية وانفصالية ، وبين هذا وذاك من سئم هذه الصراعات
ثالثا : التأكيد على أن الوحدة او الاتحاد سيكون متكاملا ، لو أنضم إليه العراق ، وقد أختتم البيان بأن الصراع القائم في سورية لن يكون من مصلحتها ، و أن محاولات أبعاد سورية عن مصر ليس فيه معنى للمصلحة العربية عامة والسورية خاصة^(١٥) .



أما ردود الفعل المصرية فقد جاءت بعد صمت أستمر بضعة أيام ، ثم خرجت جريدة الاهرام يوم ١١ حزيران عن هذا الصمت و نشرت مقالا مطولا لمتحدث رسمي بأسم الحكومة ، وبغنوان عن المحرر السياسي للأهرام أن الموقف الجمهورية العربية المتحدة من كل الدعوات المنادية بالوحدة وخصوصا دمشق تتلخص بما يلي : و كان التلخيص مطولا بين فيه وجهة النظر المصرية من الوحدة مستعرضا وحدة ١٩٥٨ و أخطائها وإيجابياتها مطالبا في الختام الحكومة السورية من أجل اثبات صدق النوايا ، إجراء التحقيق في كل الاتهامات التي وجهت من قبل الانفصاليين في أعقاب الانقلاب^(١٦) .

و بدلا من أن تشهد العلاقات بين القطرين تحسنا ملموسا و بالتالي نجاح سياسة التقارب التي اتبعها النظام السياسي الجديد في سورية ، جاءت النتائج مخيبة للأمال ، نتيجة تعنت القاهرة ، وعدم الانسجام بين أعضاء الحكومة السورية ، وأختلاف وجهات النظر و تذبذبها ، مما انعكس على الوضع الداخلي ودفع باتجاه استقالة الكثير من الوزراء السوريين و أستبدالهم بأخرين كانوا أشد تطرفا في موقفهم غير الودي في نظر حكام مصر ، تزامن هذا مع قيام بعض العناصر السورية بأعمال عنف داخلية من جانب القوى المؤيدة للوحدة في مناطق مختلفة من سورية ، حتى أصبح الوضع السياسي فيها في غاية التعقيد ، مما دفع السلطات الى القيام بأعتقالات للمحرضين على الاضطرابات شملت الضباط المناصرين للوحدة^(١٧) .

أثارت هذه الاعتقالات المسؤولين المصريين ، و أذيع بيانا تناقلته الصحافة و وسائل الاعلام المصرية مفاده بأن الحملة في سوريا تشمل الوندويين ومؤيدي الجمهورية العربية المتحدة ، وتوجت الحملة باحتجاج موجه من عبد الناصر على ما يجري في سورية من خلال خطابه بمناسبة العيد العاشر للثورة المصرية ، وطالب فيه السلطات السورية بالكف عن ملاحقة العناصر المناضلة من أجل الوحدة ، مؤكدا بأن مصر لن تتخلى عن العناصر المؤيدة لها في سوريا^(١٨) .

اعتبرت الحكومة السورية خطاب عبد الناصر هذا رسالة موجهة لها ، و في الوقت ذاته تدخلا مباشرا في شؤونها الداخلية ، فضلا عن ادعائها بأن هناك متسليين و مخربين يدخلون الاراضي السورية بأستمرار و بتخطيط و دفع و أشرف السلطات المصرية ، و من

هذا المنطلق تقدمت الحكومة السورية بشكوى الى جامعة الدول العربية في ٣٠ تموز ١٩٦٢ طالبت فيها بعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث الشكوى السورية^(١٩).

تألف الوفد السوري لمناقشة شكواه ، من وزير الخارجية و عضوية ثلاث من الشخصيات السياسية ، في حين تألف الوفد المصري من السفير المصري في بيروت عبد الحميد غالب ومن اثنين من السوريين الموجودين في القاهرة ، والذين لا زالو يعملون بدرجة سفير في وزارة الخارجية^(٢٠).

تؤشر تشكيلة الوفد المصري على أن المصريين ربما أرادوا أخراج السوريين و ذلك عندما قدموا امامهم زملائهم ورفاقهم السياسيين السوريين للرد عليهم و مناقشتهم أمام الوفود العربية الاخرى ، في حين أشرت تشكيلة الوفد السوري التي ضمت وزير الخارجية السوري و وزيراً سابقاً لها ، والاثنين لهما باع في الدبلوماسية ، بالإضافة الى عضوين آخرين من العناصر الاشتراكية ، الامر الذي سيفوت على المصريين اتهام الوفد بالرجعية ، ذلك المصطلح الذي كان سيفاً مسلطاً على رقاب الكثير من الشخصيات السورية المعتدلة في تلك الحقبة .

وبدلاً عن مناقشته فحوى الشكوى السورية التي كانت تقتصر على تصريحات عبد الناصر الاخيرة ، والتي تضمنها طلب الانعقاد ، تحولت الى اتهام له من خلال تقريراً مسرباً تضمن مواد كثيرة معززا بالوثائق والمستندات ، وصلت الى حد اتهامه بالتقصير في الدفاع عن فلسطين^(٢١) ، و اتهامه بتصفية الجيش السوري وتحطيمه مما اصطلح عليه الوفد في شكواه ومناقشاته ، مقدماً قائمة طويلة تحتوي على النقاط التي تدعم وجهة نظر الوفد بشأن الاجراءات التي اتخذت زمن الوحدة بشأن الجيش السوري وضباطه و تشكيلاته و تجهيزاته واسلحته^(٢٢).

أنسحب الجانب المصري من الاجتماع متحججا بما أسماه بتصرفات الوفد السوري غير اللائقة على شخصية عبدالناصر و بصورة غير متوقعة من الجميع ، مهددا بالانسحاب من الجامعة العربية ، في حين ساد الاعتقاد لد السوريين بأن المصريين ، قد شعروا بحراجية الموقف في شنتورا ، و ضاقو ذرعاً بالموقف المتردد الذي وقفه الوفود العربية في ذلك الاجتماع بتأييد سورية ، و لقاء اللوم على المصريين^(٢٣).



ومن الملاحظ على الموقف المصري بأنه قد ارتكب خطأين تكتيكيين هما ، الاول : عندما أُلّف وفدا من الشخصيات السورية العسكرية البعيدة عن فن الدبلوماسية ، والثاني : بأنسحابهم من المؤتمر ، بدلا من الدفاع عن النفس أمام ادعائات الوفد السوري ، ألا أن المصريين ربما ارادو من الانسحاب أحرار المجلس والضغط عليه لدفعه الى اتخاذ قرارا ينسجم مع ما يذهب اليه المصريين ، لكن المجلس و على ضوء ما تقدم ، أشر الى وقف النظر في الشكوى و العمل على عودة مصر الى الجامعة العربية.

عندما شكل خالد العظم وزارته الجديدة ، التي اشارت في بيانها الوزاري الى الوحدة العربية دون ذكر مصر ، كما اعتادت البيانات الوزارية السابقة ، وهذا لم يكن فيه غرابة ، اذ ان خالد العظم الوزير الوحيد في الوفد السوري المفاوض في وحدة ١٩٥٨ لم يصوت لصالحها ، لذا فإن العظم لم يتخذ اية خطوات وحدوية أتجاه مصر ، وظلت العلاقات السورية المصرية مقطوعة ، حيث أنعكس هذا على الموقف عند مطلع عام ١٩٦٣ بتحول المشهد السوري الى اضطرابات ومظاهرات لأنصار الوحدة في مصر مسببا ازمة وزارية واضطرابا سياسيا (٢٤) .

و على اثر حدوث انقلاب ٨ شباط في العراق ازداد المد الوحدوي مما اضطر خالد العظم الى ركب الموجة و توجيه الدعوة لقيام اتحاد فدرالي بين مصر وسوريا والعراق ، الا أن هذا لم يفد في حصر القوى السياسية الوحدوية و تصاعد النضال الجماهيري ، الذي كان من ابرز الدوافع لقيام انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ في القطر السوري ، والذي فتح صفحة جديدة من العلاقات السورية المصرية.

الاستنتاجات

من خلال دراستنا لموضوع العلاقات السورية المصرية في السنوات البضع التي اعقبت الانفصال نستخلص الامور التالية.

اولا:- ان السرعة التي اعلنت بها الوحدة بين سوريا ومصر في ٢٢ شباط ١٩٥٨ كانت قد حملت معها بذور الفشل ، فكانت التجربة الوحدوية الاولى في الوطن العربي والتي ادت الي الشعور بالاحباط لدى الجماهير العربية بفشل تجربتهم الاولى.



ثانياً :- ان المد الوحوي الذي كان يعيشه الشعب السوري وقواه السياسية دفعت هؤلاء الي محاولات العودة الي الوحدة مرة اخرى في الايام الاولى بعد الانفصال وبشتى الوسائل، والاعتراف بالندم على ماجرى من احداث قادت الي الانفصال.

ثالثاً:- احدث الانفصال وضع خاصا في كلا البلدين مصر وسوريا وذلك نتيجة ماحدثته الوحدة من اندماج كامل في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، الامر الذي دفع كلا الدولتين الي بناء مؤسساتها من جديد.

رابعاً:- ظلت العلاقات المصرية السورية بين مد وجزر تحكمها التصريحات المتبادلة وتأثير وسائل الاعلام من خلال التصريحات للمسؤولين في كلا البلدين، الامر الذي جعل السنوات البضع التي اعقبت الانفصال يسودها التشنج وتبادل التهم وسوء العلاقات بين الدولتين.

المصادر والهوامش

١- كان في مصر بعض المعدات العسكرية والتي لازالت حتى ذلك الوقت لم تسلم الي الجانب السوري ومن بينها سبعة طائرات حربية ،وثلاث غواصات ،وكمية كبيرة من الاعتدة والمعدات .م .و.خ :الملفة ٨/٥٥٨/٥٥٨تقرير السفارة العراقية في دمشق يتضمن معلومات السفير العراقي في دمشق مع رئيس الوزراء برقم ٢٩/٦/١ في اذار ١٩٦٣.

٢- كانت السلطات السورية تحتجز لديها بحدود ٩٦٠ضابط مصريا وفي المقابل كانت تحتجز السلطات المصرية ٨٢٠ضابط سوريا .تقرير القنصلية العراقية في دمشق المرقم ١/٢ / ٣٨٩ في ٥ تشرين الثاني ١٩٦١.

٣- كشفت محاكمات عسكرية سورية لكل من المقدم حيدر الكزبري ،والعقيد فيصل سري الحسيني وهم من قادة حركة الانفصال ،تورط الاخير بقبض الاموال من جهات اجنبية من بينها الاردن . للتفاصيل : ينظر عبدالكريم زهر الدين المصدر السابق،ص١٤٤-١٤٧.

٤- كان الوفد يضم بين اعضائه كل من :- زهير العقل والمقدم ظهير الجندي والرائد فائز الرفاعي ومحمود منصور، وقد كانت مهمة الوفد محددة وتمهيد للقاء ثاني يعقبه .للمزيد من المعلومات ينظر :- زهر الدين ،المصدر السابق ،ص١٦٥-١٦٦.

٥- للمزيد من المعلومات عما دارا بين وفد الضباط وعبدالناصر ينظر:- محمد حسنين هيكل،سنوات الغليان ،القاهرة ،ص٥٧٧-٥٨٥.



- ٦- كان بين المشاركين في الاجتماعات عدد من الضباط الذين خططوا وشاركوا في تنفيذ الانفصال :-
وهم اللواء نامق كمال ،والمقدم عبدالكريم نحلاوي والمقدم مهيب الهندي والمقدم هشام عبد ربة،والرائد فائز الرفاعي ومن السياسيين نهاد قاسم والدكتور فريد زين الدين .زهر الدين ،المصدر السابق،ص١٩٠-١٩١.
- ٧- المصدر نفسه،ص١٩٠-١٩٢.
- ٨- خالد العظم مذكراتي ،دمشق ،ص٤٠٤.
- ٩- م.و.خ.ملفة رقم :- ع/٣٣٢/٣٣٢/١٤ تقرير السفارة العراقية في القاهرة برقم:- س خ /ع /٤٨٠ في ٢٢ نيسان ١٩٦٢.
- ١٠- م.و.خ.الملف نفسه تقرير السفارة العراقية في دمشق برقم :-١/٦/٢٩ في ٢ مايس ١٩٦٢.
- ١١- اعضاء اللجنة هم :اسعد الكوراني واسعد هارون ،اكرم الحوراني ،امين النافوري ،جمال الاتاسي ،جميل صليبا،خالد العظم ،رشدي الكخيا ،سعد الله مرعش ،سعيد الغزي ،صلاح الدين البيطار ،عبدالكريم فياض ،عصام العطار،فرحان الجندي ،محمد المبارك ،منصور الاطرش،ميشيل عفلق ،هاني السباعي ،هاني وهيب ،راتب الحسامي ،عبد الوهاب حومد ،نهاد قاسم ،علي بوضوا،عبد الصمد فتوح .العظم، المصدر السابق،ص٤٤.
- ١٢- المصدر نفسه،ص٤٠٥-٤٠٦.
- ١٣- م.و.خ.ملفة :ع /٣٣٢/٣٣٢/١٤. تقرير السفارة العراقية في القاهرة المرقم :٢٧/٢/٦٣٢ في ٢٣ مايس ١٩٦٢.
- ١٤- لمزيد من المعلومات عن عملية هروب السراج ينظر :- مجلة الدستور العدد٥٢٢ في ٢٩-٢-١٩٨٨، ص١٧-١٩.
- ١٥- م.و.خ.ملفة ع/٣٣٢/٣٣٢/١٤ تقرير السفارة العراقية في دمشق المرقم :٢٧/٢/٧٣٣ في ١١ حزيران ١٩٦٢.
- ١٦- الاهرام ،العدد٢٧١٦٩ في ١١ حزيران ١٩٦٢.
- ١٧- من بينها الاضرابات التي قام بها عمال النسيج في حلب في ٧ تموز ١٩٦٢ وكذلك اضراب عمال الشركة الخماسيةوالتي تعد اكبر تجمع مالي في سوريا وشركة الدبس في دمشق .للمطالبة بعودة الي الوحدة ببيبودغوفا، المصدر السابق ،ص١٨٧-١٨٩.
- ١٨- م.و.خ.ملفة ٣٣٢/٣٣٢/١٤ تقرير السفارة العراقية في دمشق برقم : ٢ /٧/١٠٥٤ في ١٨ اب ١٩٦٢.
- ١٩- وثائق الشكوى السورية :- نصوص ووثائق الشكوى السورية امام الجامعة العربية ضد التدخل الناصري في شؤون سوريا ،اصدار وزارة الخارجية السورية (شتورا) لبنان ،١٩٦٢،ص٢٤.
- ٢٠- كان الوفد السوري مؤلف من وزير الخارجية جمال الفرارئيس للوفد وعضوية اسعد محاسن السفير السوري في روما فضلا عن خليل الكلاس وامين النافوري من العناصر الاشتراكية في حين تألف الوفد

- المصري برئاسة اكرم الديري وعضوية جارو عز الدين فضلا عن السفير السوري السابق في بيروت .وثائق الشكوى السورية المصدر السابق ،ص ٢٥-٣٠ .
- ٢١- المصدر نفسه ،ص ٩٤-٩٦ .
- ٢٢- تفاصيل هذه الاجراءات وثائق الشكوى السورية ،المصدر نفسه،ص ٧٣-٩٢ .
- ٢٣- م.و.خ. ملفه ١٤/٣٣٢/٣٣٢ تقرير السفارة العراقية في القاهرة برقم ١١٣٨/١٢/٢ في ٢ ايلول ١٩٦٢ .
- ٢٤- لمزيد من المعلومات ينظر العظم المصدر السابق ، ص ٤٣٦-٤٤٠؛بيبيريودغوبا ،المصدر السابق ،ص ١٩٧-١٩٨ .